اسما من تسميتهم جاز كما بقية الالقاب القياس بعد انه والجد ذهب
السيرافي والشلوبين وابن عصفور وغيرهم واعلم انه مذهب
موهم الا نواع انه لا ينسب الى الا سم بين مع الكتاب والصاب
انتهى بل الى اجزائها واذا كان ذلك لا يراد الاول من الا سم جزا عراب يجب
الاعلام والثاني ضعوض عليه بدلالة اضافة انتهى واذا كان كذلك
لم يكن ان تزاد يا. النسبة في. اخر الا سم بالحقيقة وهو
. اخر الثاني مع تنا. اما اذا لو قلت في غلام زيد غلامي زيدي يا.
النسب لا يراد ان ينتقل الى الا عراب فان تعلقه الى الا عراب
اما ولم انه مضاف الى الثاني لم يمكن الجمع بين الاعراب بعموم ان
ازلفه عن اضافة الى ما يجري تغيير عما كان عليه فلا يمكن
ايضا ان ينتقل الى الياء. اعراب الا سم الثاني فيلتبس بمضاف
الى مضمر فان يسمى به كما تقول في تثنية ابي عمر وابو
عمر بن عمر الاول هو الذي يبتغي ام تجي الا حكام عليه لان الثاني من
تمامه ولا يجوز ايضا ان تلحق يا. النسب اما ولم تضيفه الى
الثاني فيلتبس بمضاف الى ما يجري تغيير مع ان النسب فيه يجري
بتسميته من الا سم الواحد اذا كان معه اولى بالتغيير لانه اطول
مع ان الضرورة تنفع الى ذلك كما تقول في تثنية انه لا بد
من هذين احدهما اما الاول واما الثاني وما جا. على خلاف ذلك
فشاذ ومسموع بحيث ولا يقاس عليه والذي نقل في تثنية
انعم بن انعم الا سم بين اسما واحدا على زنة اسما. فمنا قول
عمر بن شمس عن بشمي فقال عمر بن عوف الحارثي
وتضحك منه شيخة عبشمية كانه لم تر قبلي اسيرا يمانيا
وفي عبد القيس عن بقيسي والى عبد القيس عبدري وهو تشبيه

وكذلك

وكذلك جعله ابو علي قياسا على ما يظهر منه في الصحاح وقال
ابن خروف انه كثير لا كونه مقيس والجمهور على انه لم يبلغ مبلغ
القياس وهذا نص سيبويه على عدم القياس فيه وهو الصحيح
والبيت دليل الناظم حيث قصر النسب على اجزائه فيكون الرجيبي
اما النسب الى الضرورة وهو اراد الى الرجي وهو ويبقى النظر
مع الناظم في قول العجاج مراجع اجزائها قوله وانسب لضرر
جملة فانه يقتضي النسب الى تمام الجملة من حيث هي جملة
وهذا لا يعقل وانما ينسب الى الجملة اذا جاءت في حكم المفرد
وذلك عند التسمية بها وعند ذلك يصح النسب اليها
لانه كالنسب الى زيد وعمرو واما غير ذلك فممتنع لا يصح اذ لا يعقل
او يقال الحركة تنسب الى مولك فاع زيد وهذا لا ينسب
اليه فلا يصح ان تنسب الى الجملة والى ما اذا كان النسب
مقتضيا الا سما. والناظم لم يقصد انه مقتضيا الا سما. وجاء
كلامه في ظاهره غير محتمل الثاني على تسليم انه اراد الجملة
المسمى بها لم يبق الى ما ينتسب وذلك ان النسب انما
هو الى الجملة بعد تسميتها لا ينسب اليها الا النسب الى صدرها
وهو فرقا وانسب لضرر جملة وهذا الكلام انما يفيد جواز
النسب الى صدر الجملة لا الى الجملة وهذا غير مطلوب لان صدر
الجملة اذا كان اسما كزيد قائم فهو الاسم الذي يصح ينسب الى زيد
اذ لا مانع في اضافته الى الجملة اذا اردت النسب اليه كما تقول
زيدي في النسب فيما تقدم في كلامه مقيدا وفي منه مقيدا
وان كان صدرها فعلا لم يصح من اجله اذ لا ينسب الى الفعل
وانما مطلوبنا مقيدا بصفة النسب الى الجملة لا جواز النسب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)